استنزاف الطاقات الأحفورية العربية: الواقع والاستجابات
Depletion of Arab Fossil Energies: Reality and Responses

د/ حميداني سليم*
جامعة 8 ماي 1945 قالمة
مخبر الدراسات القانونية والبيئية
hamidani.salim@univ-guelma.dz

د/عباسي سهام
المركز الجامعي-سي الحواس -بريكة
simahdriot@gmail.com

تاريخ الارسال: 2019/11/26 تاريخ القبول: 2020/01/27 تاريخ النشر :2020/03/22

الملخص:

تتعرض هذه الورقة إلى الأثر السلبي لاستنزاف الموارد الطاقوية على تحقيق التنمية ضمن المنطقة العربية، وهو أمر يقتضي التوجه نحو ترشيد استغلال الطاقات الأحفورية، والحد من استنزافها خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كامل على عوائد تلك الموارد، كما تشير الورقة إلى الانعكاسات السلبية للاعتماد على المحروقات كأساس للاقتصاد الوطني، وتعرض رؤيتين بشأن التعامل مع الموارد الطاقوية مستقبلا، من خلال دراسة نموذجي قطر والسعودية، والوقوف على طموحات التقدم خارج دائرة عوائد النفط والغاز، بالتركيز على رأس المال البشري، والتمكين المعرفي في المجتمعات العربية، وعلى الاستمرار بنهج التنويع الاقتصادي من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: العالم العربي؛ الاقتصاد السياسي؛ استنزاف الموارد؛ التنويع الاقتصادي.

Abstract:

This paper attempts to study the negative impact of the depletion of resources on achieving development within the Arab region, this requires a trend towards rationalizing the exploitation of resources and reducing their depletion, particularly in countries that rely entirely on the revenues of those resources.

The paper is exposed to the negative effects of the dependence on hydrocarbons as a basis for the national economy, it also presents two visions in dealing with national resources in the future through the study of the model Qatar and Saudi Arabia.

Keywords: Arab World; Political Economy; Resource Depletion; Economic Diversification.

* **المؤلف المرسل: حميداني سليم**

مقدمة:

تمتلك عدد من الدول العربية ثروات معدنية وطاقوية هائلة، إضافة إلى مساحات زراعية شاسعة، وموارد مائية متاحة على أراضيها، كما تحوز قوة عاملة تشمل ملايين الأفراد في سن العمل، وكل ذلك يجعل منها قادرة على الانخراط في مسارات تنموية ضخمة مستندة إلى دعامتين وفّرتهما تلك الموارد أساسا، وكذا حالة الاحتكاك والاستعانة بالدول المتقدمة؛ وهما رؤوس الأموال والتكنولوجيا، وذلك لأجل بعث مشاريع التنمية والخروج من دائرة الفقر والتخلف، وعلى مدار عقود ظلت المخططات التنموية تتصل بمشاريع عملاقة وأهداف كبرى لتحقيق تحول في معيشة الأفراد وتحسين ظروفهم المعيشية، وتوفير البنى التحتية، وكان يجري المضي في هذا المسار دون مبالاة بالعواقب السلبية لهذه الخطط الطموحة، على نحو صار يهدد موارد المجتمعات العربية بالنضوب، خاصة الموارد الطاقوية ، التي تمثل ضمان أمان وتمويل للاقتصادات الوطنية، في ظل تراجع موارد الزراعة والمساحات العقارية والاحتياطات المائية، التي هي قاعدة أي نشاط فلاحي أو صناعي أو تجاري، وتزامن هذا التراجع مع تآكل الكتلة النقدية التي جرت مراكمتها لسنوات، بما صار يدفع إلى حالة من اليأس المجتمعي، وإلى عدم الثقة في الخطاب السياسي لعدد من القيادات العربية، على أساس أنها تفكر بقدر من الآنية الشديدة وقصر النظر وعدم التخطيط للمستقبل.

إن حقيقة تأكل واستنزاف الموارد الطاقوية على نحو غير مسيطر عليه؛ وبشكل غير متوقع، دفع نحو تفكير جدي بشأن المخاطر الواقعة على الأمن الاقتصادي واستقرار الدول العربية وسيادتها الوطنية، وهو ما يمكن التعبير عنه ضمن الإشكالية التالية:

كيف يمكن للدول العربية أن تتصدى لحالة الاستنزاف الشديد لمواردها الطاقوية ذات الطبيعة الأحفورية في ظل عالم يتجه إلى التنويع الاقتصادي وبدائل الطاقة؟

تحت هذه الإشكالية؛ يمكن الوقوف على عدد من الأسئلة الفرعية، يجري عرضها على النحو التالي:

- إلى أي درجة وصلت حالة استنزاف الموارد الاقتصادية العربية؟
- كيف انعكس الطابع الريعي للاقتصاديات العربية على الاختيارات التنموية لتلك الدول؟
- ماهي خطط الدول العربية بشأن التعامل مع واقع استنزاف الموارد؟

لمعالجة هذه الإشكالية والأسئلة المتفرعة عنها؛ فإنه سيجري تنظيم المعلومات المتصلة بالموضوع وفق الإطار الاستكشافي الوصفي والتحليلي، واستنادا إلى المقارنات الإحصائية وعبر الزمنية من جانب، والانتقال إلى دراسة الحالة وفق استراتيجية كل دولة على حدى، والوقوف على مضامين التخطيط للمستقبل في جانب آخر، ويجري في ذلك الاعتماد على منهج دراسة الحالة التفسيرية الذي يتجه إلى الربط بين حالة من المجموع الكلي للحالات المماثلة، ومرافقة ذلك في تبيان الأسباب والتطورات، وسبل المواجهة، بشكل يجعل من الممكن تفعيل ذلك في الاسقاط على الحالات المشابهة، والدفع بها إلى الخروج من وضع سلبي، هو في هذا الوضع مرتبط بالنمط الريعي للدولة، نحو اقتصاد منتج، وفي الان ذاته يراعي الجوانب البيئية، ومقتضيات التنويع الاقتصادي.

تحاول هذه الورقة البحثية التطرق إلى موضوع إزاء استنزاف الموارد في تحقيق التنمية ضمن المنطقة العربية من خلال النقاط التالية:

- إشكالية الملاءمة الاقتصادية في الاختيارات التنموية.
- نحو ترشيد استغلال الموارد والحد من استنزافها في دول العالم العربية
- الرؤى العربية في التعامل مع الموارد الوطنية مستقبلا: دراسة نماذج

1. إشكالية الملاءمة والاستنزاف في الاختيارات التنموية العربية

تطرح المشكلات الاقتصادية التي تواجها الدول العربية في العقود الأخيرة، تحديات بشأن قدرة تلك الدول على تغطية احتياجات شعوبها، وضمان الحد الأدنى من الكفاية الاقتصادية، والنهوض بمتطلبات التطور المنشود، وهي كلها جوانب تقتضي الوقوف على ما تعانيه اقتصاديات الدول العربية، من غلبة الطابع الريعي من جهة، وحالة الاستنزاف الشديد للموارد الاقتصادية بالنسبة لتلك الدول من جهة ثانية.

1-1-نمط الدولة الريعية في العالم العربي

شكّل ظهور الدولة الوطنية في العالم العربي مشروعاً نهضويا على الصعيد الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وكان يتم النظر إليه كإطار لبناء دول قوية وقادرة على تغطية احتياجات أفرادها، غير أن تلك الدول تعرضت لأزمة من بعدين، ما يزالان يتحكمان في مسيرتها، الاول متصل بنمط النخب السلطوية التي استأثرت بالسلطة على مدار العقود الماضية، والثاني هو تأبيد فكرة العلاقة الريعية في فلسفة العقد الاجتماعي الافتراضي، بين الأفراد والدولة، وهي العلاقة التي رسّخت مفهوم الدولة الريعية[1]، والواقع أنه يجري ترسيخ هذا النمط من الدولة في السياسات الاقتصادية العربية، بل وحتى في ذهنية الأفراد على نحو عميق.

إنّ أحد أوجه الاستنزاف الشديد للموارد الطبيعية العربية، إنما تأسّس على النظر لهذه الموارد من منطق عدم تقدير قيمتها، حيث أدى اعتماد الدولة الريعية العربية سياسة توزيعية بدلا من السياسات الإنتاجية، في نهاية الأمر إلى تحييد السكان من الحيز السياسي، وبالتالي إخراجهم من نطاق المطالبة بالديمقراطية والتغيير والتداول على السلطة، وإزاء ذلك نشأت حالة من اللامبالاة الشديدة بمصير الثروات الوطنية، ومستقبل الأجيال القادمة، ونصيبها من تلك الموارد، حيث أنّ الهم الأكثر استعجالية كان المحافظة على الاستقرار من خلال شراء السلم الاجتماعي[2]، ولا يتأتّى ضمان ذلك إلا باستمرار التغطية المالية للاحتياجات الوطنية، دون الاعتراف بعدم جود قاعدة إنتاجية صلبة.

لقد جرى تبعا للطابع الريعي للدولة العربية مضاعفة السحب والاستغلال للموارد الطبيعية، وإنفاق العوائد المتأتية عن ذلك دون كابح، وظلّت الدولة الريعية في غنى عن إسهام مواطنيها، مستقلة سياسيا،

([1])-جريدة الغد، الأردن، **دورة الدولة الريعية**، بتاريخ 2005/05/13م.

([2])- جواد الحمد، **الفيدرالية: الفكرة وتداعيات تطبيقها في العالم العربي**، (الأرد: عمّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2015) ، ص79.

انطلاقا من استقلاليتها الضريبية[1]، فهي لا تحصل على مواردها عن طريق الضرائب التي تفرضها على هؤلاء، ولا تخضع إلى محاسبة من طرفهم حول سبل الانفاق.

يضاف إلى الأثر السلبي لنمط الدولة الريعية على الاقتصادات العربية، وتقلص احتياطاتها من الثروة، أن أنتجت هذه الصيغة، دولة متضخمة البيروقراطية، غالبا ما تنزع إلى توزيع الامتيازات ومشاريع الاعمار، والبنى التحتية والمناقصات والوكالات على النخب المرتبطة بها والموالية لها[2]، ولقد صار الاقتصاد الريعي العربي؛ ذلك الاقتصاد الذي توجد فيه مصادر مالية ضخمة غير مرتبطة بالجهد الإنتاجي الداخلي، وإنما يعتمد على إعادة تدوير داخلي للريع داخل الاقتصاد المحلي، ويجدر التنبيه هنا أنّ الدول الريعية العربية حرصت على رفع المزايا الممنوحة للعاملين في القطاع الريعي، وظلّ العمال في الشركات النفطية مثلا تحت سلطة قوانين صارمة، تضاهي تلك المعمول بها في القطاع العسكري[3] ، وكل ذلك في حرص شديد على الاستقرار وضمان استمرار تدفق تلك الموارد بما تجلبه من دخل.

إنّ نمط الدولة الريعية في العالم العربي؛ طرح إضافة إلى حالة التراجع الشديد في الاحتياطات الوطنية من الثروات، إشكالية الملاءمة الاقتصادية في الاختيارات التنموية، حيث أنّ الدول العربية ظلّت خلال ما عرف بالمرحلة الانتقالية ترفع شعارات الانفتاح والإصلاح الاقتصادي، وكلّف ذلك المسعى مواردا ضخمة وضعت تحت عناوين تأهيل المؤسسات، وتبادل الخبرات، وإعادة الهيكلة الاقتصادية، بل إن مسارات الشراكة مع الأجانب كانت تأتي في الغالب بنتائج كارثية، إما لفساد مالي أو قصور قانوني، أو عجز عن المنافسة نتيجة الانضمام إلى مسارات تعاونية أو اتفاقات اقتصادية، ساهمت في تردي الوضع الاقتصادي لتلك البلدان العربية.[4]

1-2. الاستنزاف الطاقوي في الفعل الاقتصادي العربي

خلال العقود الأولى لاستقلال الدول العربية خاصة البترولية منها، تمّ الانطلاق بمعدلات استهلاك منخفضة للطاقة، ورافق ذلك وجود صناعات وأنظمة مواصلات غير فعّالة، جعلها غير قادرة على توفير الاستثمارات لتنمية بدائل لمصادر الطاقة، وبالتالي فإنّها لم تجد بالنسبة لها من خيار؛ أفضل من الاعتماد على ما تستخرجه الشركات الأجنبية من ثروات معدنية وطاقوية، تسد إيراداتها عجزها في

([1])- نصر محمد عارف، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي-النظرية-المنهج**، (لبنان: بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط01، 2002)، ص433.

([2])-عبد الرزاق أمقران، نوري دريس، زين الدين خرشي، "**البراديغم الريعي والظاهرة السياسية والتنموية في الجزائر**"، مجلة أنثروبولوجيا، مركز فاعلون للبحث في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، تلمسان، العدد 03، مارس 2016، ص ص22-50.

([3])- إيمان القويفلي، **الدولة الريعية اختيار سياسي**، جريدة العربي الجديد، قطر، 2015/12/24.

([4])-جوزيف باحوط، بيري كاماك، **الاقتصاد السياسي العربي: مسارات نحو النمو العادل**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تقرير بتاريخ: 2019/01/21، اطلع عليه بتاريخ: 2020/01/11، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-781622

الجانب الطاقوي، ونظرا لأن احتياجات تلك الدول كانت تعد بسيطة تبعا لما يتوفر لها من احتياطات وما يجري استخراجه، فإنّ القيادات السياسية العربية، لم تفكر كثيرا –على الأغلب– في الاستخراج العقلاني لهذه الثروات، وحيث أنّ البترول مثلا هو مصدر متناقص وغير متجدد، انخرطت تلك الدول في استنزاف لاحتياطاتها منه بشكل سريع، دون وجود بديل واضح للدخل.[1]

ينتمى الفهم العربي العام للثروات والموارد الطاقوية والمعدنية إلى الإطار العام لاقتصاد الحضارة الغربية، الذي ظلّ ينحو بشكل متواصل نحو التقدم والتوسع، واستنزاف موارد الأرض، وهو ما اصطلح عليه عالم الاقتصاد كينيث بولدينغ *Kenneth Boulding* باقتصاد راعي البقر *Cowboy Economie*؛ من خلال كونه يستخدم الموارد الطبيعية كما لو كانت باقية دون حدود، وكلما تأخرت المجتمعات عن التحول من هذا النمط، كلما زادت صعوبة قدرتها في الحفاظ على مقدراتها الطبيعية. [2]

تعدّ مشكلة التقاعس لدى الدول المصدّرة للبترول –ومنها الجزائر– عن التفكير في المرحلة التي تلي استنفاذ احتياطاتها، أساس تعطّل توجهات الطاقات البديلة، خصوصا وأنّ الدول المستوردة تسعى للإبقاء على تركيبة وحجم سوق البترول، بل إنها تسعى لتكوين احتياطات استراتيجية لها منه، وفي نفس الوقت مسايرة عالم الرفاه المادي لمواطنيها، حيث تضاف كل سنة ملايين المركبات والمعدات ذات المحركات التي تعمل بالمواد الهيدروكربونية، وهي بحاجة لطاقة من اليسير توفيرها عن طريق الوقود الأحفوري، دون مبالاة بالاعتبارات البيئية، والاثار السلبية لهذا التوسع على الاتزان المناخ والبيئي والسلامة الصحية العامة[3]، وفي جانب آخر فإنّ استمرار أسعار البترول بالانخفاض انعكس سلبا على الاستثمارات في مجال البحث عن بدائل للطاقة المقترنة به، حيث انتهزت الدول المستوردة له بأسعار متدنية، الفرصة للتراجع عن كثير من مشاريعها الرامية إلى إيجاد بدائل فعّالة ونظيفة.

إنّ حجم النفط المكتشف عالميا؛ انخفض من 70 مليار برميل سنويا خلال ستينيات القرن الماضي، إلى 20 مليار برميل سنويا بعد مرور ثلاث عقود من ذلك، دون قدرة على تعويض ما ينضب، وفي سنة 2002م صدرت بيانات المساحة الجيولوجية الأمريكية (USGS) لتضفي قدرا من الشكّ بشأن حجم الاحتياطيات النفطية العالمية، إذ قدّرتها بنسبة أقل 11% عن التقديرات المعلنة[4]، وقد لجأت الدول الغربية منذ عقود إلى الاحتفاظ بمخزون نفطي تجاري واستراتيجي كبير، وذلك لأجل استخدامه في أوقات

([1])–يوسف بيبي، **إشكالية الانتقال من اقتصاد الريع إلى اقتصاد الكفاءة**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، المجلد 17، العدد 04، ديسمبر 2013، ص ص 43–66.

([2])– ديفيد مالن رودمان، **إصلاح الدعم**، في: ليستر براون(محرر)، **أوضاع العالم 1997**، تر: علي حسين حجّاج،(الأردن: عمّان، الدار الأهلية للنشر، ط01، 1999)، ص253

([3])-Curtis Darrel Anderson, Judy Anderson ,**Electric and Hybrid Cars : A History**, McFarland & Company, Inc., PublishersJefferson, North Carolina, and London, 2nd ed,2010,P83.

([4])–حسين عبد الله، **اتجاهات الصراع العالمي حول أسعار النفط**، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، سلسلة كراسات علمية، 2012)، ص29.

الندرة النفطية، للضغط على الأسعار في الاتجاه النزولي، وكذا لأجل التعامل مع المرحلة الانتقالية – المخطط لها–من الاعتماد على الوقود الأحفوري إلى الاعتماد على الطاقات البديلة.

يمكن الإشارة إلى أنّ مطالب المؤسسات المالية الدولية برفع الدعم عن المواد البترولية وأسعار الطاقة[1]، كسبيل وحيد لتصحيح اختلالات الاقتصادات الوطنية للبلدان النامية في مجال الطاقة، وعوض أن يُفهم في العالم العربي على أنه الخيار الصحيح في إشعار الأفراد بالقيمة الحقيقة لتلك المواد، ودفعهم إلى ترشيد الاستهلاك، فإنّه جعل ردود الفعل رافضة لهذا التوجه ومستغرقة في الشعبوية، في نقمتها على السياسات الحكومية، وبذلك كان يجري انتهاز أي مناسبة لانتقاد الأنظمة والاعتراض على خططها في هذا الصدد، بما حتّم على تلك الحكومات أن تظلّ متريثة ومتخوفة من الاقدام بشكل حاسم على هذا الاجراء الضروري.

إنّ حقيقة أنّ الموارد الطبيعية هي في تناقص وحالة عجز عن سد الاحتياجات المتزايدة للأفراد، تُظهر الحاجة الملحّة إلى ترشيد تلك الموارد وحسن استغلالها، وفي هذا الإطار يتعيّن وجوب الاستخدام الأمثل للطاقة ووقف هدرها، وإدارة الطلب عليها لضمان الاستدامة البيئية، وذلك عبر التركيز على خفض الطلب عليها وترشيد معدلات استهلاكها، وتبني ونشر وكذا تعميم أفضل الممارسات والتقنيات العالمية في خفض الاستهلاك، والموفرة للطاقة والمجدية تجارياً، على غرار تطبيق انظمة الكفاءة في المباني عن طريق العزل الحراري، ومواصفات الإضاءة منخفضة الطاقة، وتعزيز الاستفادة من الإضاءة الطبيعية، وتركيب المعدات الذكية، والعدادات الذكية، والأنظمة الذكية لإدارة المباني، ونظام إدارة التوزيع المتكامل.[2]

2–خيارات مواجهة استنزاف الموارد الطاقوية للدول العربية

يمكن النظر إلى هذا التوجه من خلال عديد الخيارات، التي مازالت الدول العربية تحاول أن تتبناها، وتصحح بها اختلالات اقتصاداتها، بشكل يسمح بالانتقال إلى اقتصاد ما بعد الريع، وهي الخيارت التي يمكن عرضها على النحو التالي:

([1])–تُعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD دعم الطاقة؛ بأنه:

أي تدبير يحتفظ بالأسعار المعروضة للمستهلكين في مستوى أقل من مستويات السوق، أو يحتفظ بالأسعار المعروضة للمنتجين في مستوى أعلى من مستويات السوق.

أنظر: ماهر عزيز، **قضايا استهلاك الطاقة في مصر**، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، سلسلة: كراسات مصرية، 2010)، ص70.

([2])– **إدارة الطلب على الطاقة أبرز تحديات القرن 21م**، جريدة البيان، الامارات، 2013/10/24، اطلع عليه بتاريخ 2019/12/29، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://tinyurl.com/vs9ajev

1.2.التنويع الاقتصادي:

في أوائل تسعينات القرن العشرين، حدّدت غالبية الدول العربية ثلاثة تحوّلات مترابطة في مجال السياسات الاقتصادية، بهدف تعزيز النمو وإيجاد فرص التوظيف الكافية واللائقة، ويتعلق الأمر بـ:

– الانتقال من اقتصادات يهيمن عليها القطاع العام المتخم باليد العاملة الزائدة، إلى اقتصادات يكون فيها للقطاع الخاص دور المحرك الرئيس للنمو؛

– الانتقال من اقتصادات مغلقة تعتمد في شكل مفرط على حماية الإنتاج المحلي إلى أخرى تنافسية متكاملة ومندمجة في الاقتصاد العالمي؛

–الانتقال من اقتصادات متمركزة حول قطاعات محدودة يهيمن عليها النفط والغاز في العديد من الحالات، إلى أخرى أكثر تنوّعاً[1]؛

لقد كان السبيل لإجراء تلك التحولات يتضمن انجاز التنويع الاقتصادي، والذي يقصد به تنويع الصادرات، ويعبر عنه بصورة خاصة ضمن السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر والكمية، ويقسم هذا التنويع إلى قسمين هما:

– التنويع الأفقي من خلال إيجاد فرص لمنتوجات جديدة، كالتعدين والطاقة والزراعة؛

– التنويع العمودي من خلال استخدام مخرجات نشاط اقتصادي، لتكون مدخلات لنشاط آخر. [2]

لقد أسهمت طروحات التنويع الاقتصادي التي طالما تمت المناداة بها في الدول العربية عموما والخليجية خصوصا، في التوسع على وجه التحديد في قطاع البتروكيماويات، أين أسهمت دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة ما بين عامي 2004 و2014 بنسبة 11 % في نمو الطاقة العالمية للبتروكيماويات، وأصبحت هذه الدول اليوم أهم الفاعلين في إنتاج وتوريد الإيثلينEthanol والميثانول Methanol عالميا. [3]

بالنسبة للجزائر فإنّ استراتيجية التنويع الاقتصادي مازالت مجرد طموح لم يجد طريقه للتجسيد، حيث استمرت هيمنة صادرات النفط والغاز باعتبارها المورد الأكبر للدخل بواقع 98%، فيما لم تنجح خطط الدولة في النهوض بالقطاع الزراعي والسياحي، وفشلت خطط إيجاد نسيج صناعي وطني قوامه

([1])– الحسن عاشي ، **التنويع الاقتصادي في المنطقة لم يعد يحتمل التأجيل**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، منشور بتاريخ: 2013/10/29 ، اطلع عليه بتاريخ 2018/11/17، متوفر على الرابط:https://carnegie-mec.org/2013/10/29/ar-pub-53460

([2])– غلاب فاتح، **السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي**، اقتصاد المال والأعمال، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف–ميلة، مارس 2017، ص ص 78–93.

([3])– القسم الخليجي، **ديناميات السوق النفطي غيرت خريطة القوى وأنعشت صناعة البتروكيماويات**، جريدة الشاهد، الكويت، العدد 3193، 2017/11/11، ص09

الصناعات الصغيرة والمتوسطة [1]، كما أنّ حالة الفساد الشامل التي تعرفها قطاعات الاقتصاد الوطني، أعاقت التحول من نمط الصناعات التركيبية على غرار مشاريع تركيب السيارات، إلى الإنتاج الفعلي لها.

في جانب آخر يمثل قصور آليات التسويق، وانغلاق سوق المعاملات المالية، والعوائق أمام حرية انتقال رؤوس الأموال بشكل قانوني، أي إمكانية لفتح أنشطة استثمارية، أو توسعة الأنشطة الإنتاجية المتوفرة، وعلى هذا الأساس مازالت الجزائر تحت وطأة الاعتماد الكلي على عوائد المحروقات، وارتهن تخطيطها في الانفاق على تقلبات السوق النفطية، والتي جعلت الاقتصاد الوطني يتراوح بين الانفاق الواسع في حالة ارتفاع الأسعار، وتحت وطأة التقشف في حال انهيار تلك الأسعار.

2.2.خيار الاستثمار كبديل للواقع الريعي في العالم العربي

يهدف الاستثمار إلى تنمية وتطوير واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، بفاعلية وكفاءة عالية، وهذا بغرض تحقيق أعلى معدلات للنمو الاقتصادي، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وتوجد العديد من المحددات التي تؤطر قرارات المستثمرين، وتحاول الدول العربية توفير عدد من تلك المحددات، ضمن قوانينها للاستثمار ونظمها الضريبية، والامتيازات التي تمنحها [2]، ويمكن التطرق لكل ذلك على النحو التالي:

– السعي إلى إعطاء صورة إيجابية بشأن الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والحرص إظهار النية بشأن بيئة التداول السلمي على السلطة، والسلم الأهلي، والتحكم في معدل التضخم؛

– السعي للتوقيع على الاتفاقيات الدولية حول حماية الاستثمارات الأجنبية والالتزام بمقرراتها؛

– إصلاح الجهاز القضائي، وتوفير ضمانات لأجل نزاهة أحكامه؛

– إحداث إصلاح للسياسات الاقتصادية المتبعة في مجالات التجارة الخارجية، والنقد، والائتمان، وسعر الصرف؛

– الرفع من جودة البنى التحتية (شبكة الطرق والاتصالات، الموانئ والمطارات، الربط بشبكة الكهرباء، المناطق الصناعية...)؛

– استغلال توفر الموارد الطبيعية والسلع الأولية، أو الوسيطة ومصادر الطاقة بتكلفة تنافسية، إلى جانب توفر الموارد البشرية الماهرة واليد العاملة الرخيصة. [3]

في إطار خيار الاستثمار؛ اتجهت الجزائر في مواجهة مخاطر تدني إيراداتها النفطية، إلى الترويج لقطاع الاستثمار في الأنشطة الصناعية والخدمية، كما باشرت توسعة أعمال البحث والتنقيب عبر ربوع الصحراء الجزائرية، ضمن خطط طموحة للاستثمار في هذا المجال، وقد اتضح أنّ الاستثمار المجدي

([1])–نصر الدين عيساوي، **تقلبات أسعار النفط وآثارها على الاقتصاديات الريعية: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 05، جوان 2016، ص ص 51–71.

([2])– الفاتح محمد عثمان مختار ، **الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان**، مجلة أماراباك، المجلد04، العدد 11، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، 2013، ص ص 15–26.

([3])– المرجع نفسه.

والمواكب للإرادة السياسية في الحفاظ على التماسك المالي للبلاد، إنّما هو بحاجة إلى بنية تحتية كبرى، وجملة من الأفكار والتصاميم الهندسية، وتوريد المواد والمعدات، والأعمال الإنشائية، وهو ما لا يمكن أن يتم على النحو المرجو، ما لم تسانده قدرة احتياطية مهمة للثروة النفطية، تجعل من المجدي المضي في هذا الاستثمار ضمن أشغال الاستكشاف والتنقيب والاستخراج، كما أنّ زيادة إنتاج النفط أو الغاز الصخريين–عاليي التكلفة–يجب دراسة أثرها، ومتى تكون مبعث قلق لسوق النفط، المحكوم بقانون التوازن بين العرض والطلب *Supply-Demand* في السوق البترولية، وهو القانون الذي يتوقف على عاملين أساسيين، وهما معدل نمو الطلب العالمي على النفط من ناحية، ومعدل النضوب *Outtake*[1] من ناحية ثانية.

إن الاتجاه إلى تشجيع الاستثمار في البلدان العربية في مرحلة ما بعد اقتصاد الريع يجب أن يضمن تحقق مناخ استثماري ملائم للأنشطة الاقتصادية ومشجّع على توقع العوائد، وهو ما يتصل بالأداء الاقتصادي ومستويات النمو المحققة، وهو الأمر الذي مازال متعثرا في عديد الدول العربية، حيث أظهر تقرير التنافسية العالمية لسنة 2018/2017 والذي نشره المنتدى الاقتصادي العالمي، مصنّفاً فيه 138 دولة في العالم حسب قدرتها التنافسية، تراجعا في الأداء الاقتصادي لدول المغرب العربي مثلا، مع تسجيل تفاوت كبير بين الدول الثلاث فيه، ففي وقت احتل المغرب المرتبة 70 عالميا، احتلت الجزائر المرتبة 87، فيما احتلت تونس المرتبة 95 عالميا [2]، وتتعلق التنافسية المشار إليها، في جانب كبير بمستويات الثقة في الإجراءات المالية والسياسات الاقتصادية وبعدها عن الفساد.

3.2.ترشيد النفقات كاستراتيجية وقائية حيال استنزاف الموارد العربية

يهدف هذا التوجه إلى بيان قدرة الوسائل الفنية على تحديد قيمة العائد في المجالات العامة، وهو يعني التركيز الأولي على بعض القطاعات، وبعض المشكلات الكبيرة ذات الأولوية، وإعداد استراتيجية على المدى المتوسط لاختيار النفقة الرشيدة، وهذا الجهد يهدف إلى التلاؤم والتطوير، ويسعى إلى عقلنة الاختيارات المتعلقة بالموازنة، والبحث عن المنفعة القصوى من النفقات العامة، وتحقيق أهدافها في المجتمع. [3]

إنّه ولأجل ترشيد حقيقي للنفقات، فإنّه يجدر أن تؤخذ في الحسبان المقترحات التالية:

([1])– معدل النضوب هو مقياس نسبي لحجم الإنتاج السنوي، مقسوما على حجم الاحتياطيات التي تم اكتشافها وتنميتها، ويعبّر عن معدل النضوب بمعكوس معيار العمر الافتراضي للاحتياطيات، أنظر: حسين عبد الله، **اتجاهات الصراع العالمي حول أسعار النفط**، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، سلسلة كراسات علمية، 2012) ، ص38.

([2])-World Economic Forum ,The Global Competitiveness Report 2017-2018,see at this link : http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index-2017-2018/

([3])–يوسف شباط، مادة: **مبدأ ترشيد النفقات العامة**، الموسوعة العربية، دمشق ، مؤسسة الموسوعة العربية، 2007، ص449.

– الاستمرار بنهج التعددية الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة، وتأمين مستلزمات النهوض الاجتماعي والاقتصادي؛

– الاختيار الوظيفي بين النفقات المختلفة، فهناك مشروعات يستلزم بناؤها فترة طويلة ومشروعات تتطلب فترات قصيرة، وهناك مشروعات تعطي عائداً سريعاً، وأخرى تتأخر عوائدها الإنتاجية؛

– على الدولة أن تتريث في اعتماد النفقات العامة وتقريرها، إذ يصعب في الكثير من المجالات تخفيض هذه النفقات بعد تقريرها، ويكون من الأجدى أن تعيد النظر دورياً بدراسة الإنفاق الحكومي بوساطة لجان متخصصة؛

– ضرورة العمل بين فترة وأخرى على القيام بإصلاح دوري شامل، وإعادة النظر في تنظيم الإدارة الحكومية على أسس علمية وتنظيم المعلومات، واعتماد التقنيات الحديثة، وتحديث القوانين المالية والإدارية، وتطوير طريقة اتخاذ القرارات عن طريق تطوير أسلوب اختيار النفقة الذي يجب أن يكون على أساس علمي عقلاني ومنطقي أكثر منه تقليدي. [1]

لقد تأكّد أن تحقيق حالة ترشيد فعلي للنفقات في الدول العربية، يكون دوما مرتبطا بإعادة صياغة الأنشطة الاقتصادية في العالم العربي، ومن وراء ذلك الذهنيات الرسمية والشعبية، بما يسمح بإعمال الحكامة الشاملة، والتي ترتبط بسبع مفارقات رئيسية، يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

– مفارقة الثقافة الريعية وعدم الاستقرار السياسي؛

– مفارقة الرؤية الاستراتيجية في مقاربة أولويات التنمية؛

– مفارقة هشاشة منظومة الإنتاج وبطالة الشباب؛

–مفارقة المساءلة وربط المحاسبة بالمسؤولية؛

– مفارقة الديمقراطية التمثيلية والحكامة المحلية؛

–مفارقة الأمية والتعليم واقتصاد المعرفة؛

– مفارقة القيم وتكوين الأجيال القادمة. [2]

يمرّ النجاح في ترشيد النفقات، والدفاع عنه كمبدأ أساسي في المعاملات اليومية للأفراد، عبر ترسيخ مفهوم الثقة المتبادلة والاحساس بالمصير المشترك، وعدم وجود الاقصاء أو التمييز بين الأفراد في المجتمع في الانتفاع بالموارد، بما يسهم في تأصيل روح المبادرة والانجاز، وهي مسألة حيوية في عالم الاقتصاد الحديث، ويتم النظر إليها كمكافئ لحالة الريادية، أين يكون حماس المبادر للابتكار والتحسين قادرا على إحداث ثورة وتغيير شامل، على نحو ما أشار إليه عالم الاقتصاد جوزف شومبيتر Joseph

---

([1])– نفس المرجع السابق.

([2])– محمد حركات، **ثالوث الاستبداد والفساد والإرهاب: مساهمة في الاقتصاد السياسي للفساد**، (المغرب: الرباط ، دار المعارف الجديدة، ط01، 2016)ص ص477،478.

Schumpeter(1883–1950)، الذي ركّز على فكرة المبادرة أين يتم تدمير الطرق الراسخة للقيام بالأعمال، بفعل استحداث طرق جديدة أفضل للقيام بها. [1]

3. رؤيتا قطر والسعودية في التعامل مع الموارد الوطنية مستقبلا

تتجه الدول العربية إلى تشكيل قناعة بشأن حقيقة أنها غير قادرة على الاستمرار في نمط الاقتصاد الريعي، وأنّ مواردها الأساسية هي في حالة استنزاف شديد، سواء تعلق الأمر بالموارد الباطنية المعدنية والطاقوية وكذا المياه الجوفية، والموارد السطحية على غرار الثروات الغابية، أو تعلق بالموارد المالية والمدخرات التي جرى تجميعها على شكل ودائع مالية صارت في الواقع بمثابة رؤوس أموال حبيسة، عوض أن تكون رؤوس أموال منتجة، تسهم في تعزيز الاقتصاديات الوطنية العربية، وبناء على هذه الحقيقة اقتضى الأمر أن يتم تطوير رؤى مستقبلية بديلة لنمط التسيير والإدارة الاقتصاديتين في الدول العربية، على توقّع أن تحيل هذه الرؤى إلى إمكانية الانتقال الاقتصادي من نمط الدولة الريعية إلى نمط الدول الصناعية المتقدمة.

يجدر في هذا الإطار الإشارة إلى مشاريع طموحة تتبناها عديد الدول العربية لمعالجة الفجوة بين الانفاق من جهة، ومن جهة ثانية حجم الموارد الكفيلة بتغطية ذلك الانفاق دون استنزاف الثروات الوطنية وفي مقدمتها الثروات الطبيعية، وسيتم استعراض في هذا السياق رؤيتي دولتين خليجيتين هما قطر والسعودية.

1.3. رؤية قطر 2030

قام الأمير تميم بن حمد آل ثاني –الذي كان ولي عهد قطر سنة 2008 –بإطلاق رؤية قطر الوطنية 2030، وذلك خلال افتتاحه للندوة الدولية نحو استراتيجية وطنية لدولة قطر، وانسجم إطلاق هذه الرؤية مع الدور المتزايد لدولة قطر على المستويين الإقليمي والدولي، حيث امتلكت سياسة خارجية نشطة، وقوة ناعمة متصلة بمواردها المالية التي جرى استثمارها في قطاعات المعاملات المالية والاتصالات والسياحة والاعلام والرياضة والإغاثة، وعلى مدار السنوات اللاحقة سيرتبط حضور ودور قطر بهذه المبادرة التي جرى اطلاقها.

جاء في ديباجة رؤية القطر الوطنية 2030 وصفها بأنها جسر للمستقبل، وأنّ:

ضمان الرفاه لأبنائنا وأجيالنا القادمة يتطلب منا استخدام مواردنا استخداماً مدروسا ورشيداً، ولهذا يتوجب علينا مواصلة بناء الانسان القطري القادر على المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد، وزيادة الاستثمار في بنية تحتية ذات مواصفات عالمية من اجل بناء

(1)– دون ذكر صاحب المقال، **روح المبادرة على مدى قرون من الزمن**، مجلة الاقتصاد الخليجي، 2015/09/01، ص60.

اقتصاد ديناميكي ومتنوع، يكون للقطاع الخاص فيه دور بارز، كما أنّ ذلك يتطلب منّا الاستمرار في تطوير الاجهزة الحكومية لزيادة كفاءتها وتحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة. [1]

تحت عنوان احتياجات الجيل الحالي واحتياجات الأجيال القادمة، قدّمت القيادة القطرية رؤيتها المبنية على تعظيم الفائدة من الموارد الطبيعية، بما يحقق الرفاه للشعب القطري وكذلك العمل على إدارة الاقتصاد القطري بكفاءة وفاعلية تضمن الاستخدام الأمثل للموارد من النفط والغاز، كما تؤكّد على ادارة الاستثمارات القطرية بحكمة، وبذل المزيد من الجهود لتنويع الاقتصاد وخفض الاعتماد تدريجيا على الصناعات الهيدروكربونية، والسعي لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي باعتبارهما القاعدة التي تبنى عليها البيئة المواتية لازدهار المال وجذب الاستثمار، بذلك تهدف " رؤية قطر الوطنية 2030" إلى تعزيز المنافسة واستقطاب المزيد من الاستثمارات، وتحفيز النمو. [2]

تزايد الاهتمام برؤية 2030 القطرية كإطار للخروج من نمط الدولة الريعية، مع تزايد الحضور القطري في القضايا العالمية والعلاقات الاقتصادية الدولية والأنشطة الثقافية والرياضية ذات المتابعة العالمية، ومثّل الفوز باستضافة مونديال 2022 فرصة لتوقع مداخيل مهمة، وترسيخا للصورة الجديدة لقطر، كما أن التغيير السياسي الذي جرى على مستوى قيادة قطر سنة 2013م بوصول الأمير تميم إلى الحكم، أعطى الآمال حول تنشيط هذه الرؤية، خصوصا وأنّه كان الراعي والمطلق لها قبل سنوات من ذلك.

لقد أخذت قطر على عاتقها عدم الاعتماد على النفط والغاز كمصدر رئيس للدخل؛ ويضطلع بنك قطر للتنمية بالدور الريادي في تقديم تسهيلات تتواءم مع توجهات الدولة للنهوض بالقطاع الصناعي، ودعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة "التي تشكل 80 % من القطاع الخاص[3]، وضمن هذا السياق انخرطت قطر في سلسلة من الأعمال الاستثمارية تحت إدارة "جهاز قطر للاستثمار"، والذي يمتلك أصولا مالية تصل قيمتها إلى أكثر من 335 مليار دولار(2017)، وتتوزع هذه الممتلكات على استثمارات واحتياطات مالية في عدد كبير من بلدان العالم، وفي تصريحات لوزير المالية القطري علي شريف العمادي، لشبكة "سي إن بي سي"، في أوت 2017، أفاد أن الاحتياطيات والاستثمارات القطرية تمثل أكثر من 250 % من الناتج المحلي الإجمالي، الذي تجاوز 200 مليار دولار. [4]

([1])–الأمانة العامة للتخطيط التنموي، قطر، **رؤية قطر الوطنية 2030**، يمكن الاطلاع على محتوى هذه الرؤية من خلال الرابط:**https://preview.tinyurl.com/qq3mqql**

([2])– المرجع نفسه

([3])– موقع هافنغتون بوست عربي، "**رؤية قطر 2030".. الدوحة تقفز خارج حدود الغاز والنفط وتحقق نموها الاقتصادي بقطاعات أخرى لتنويع مصادر الدخل**، منشور بتاريخ 2017/10/27، متوفر على الرابط الالكتروني:
http://www.huffpostarabi.com/2017/10/27/story_n_18395000.html

([4])– وكالة sputnik عربي، **استثمارات "صندوق قطر السيادي" حول العالم...خيالية**، تقرير إخباري بتاريخ 2017/08/04، اطلع عليه بتاريخ 2018/11/18، متوفر على الرابط الالكتروني:https://sptnkne.ws/fd4P

يدعم صندوق جهاز قطر للاستثمار؛ شركة الخطوط الجوية القطرية، حيث زاد الصندوق عدد الطائرات في أسطول "القطرية" إلى 196 طائرة، كما يستثمر مليارات الدولارات في بنوك عالمية كبيرة، مثل "باركليز" و"كريدي سويس"، ويعد أكبر مساهم في شركة "فولكسفاغن" الألمانية العملاقة لصناعة السيارات، وله حصة في شركة توتال النفطية الفرنسية، وبلغت استثمارات الصندوق في المملكة المتحدة أكثر من 40 مليار دولار، كما نجح في إتمام عمليات استحواذ على شركات وعلامات تجارية كبرى ونسب من ملكية بنوك في هونغ كونغ وسنغافورة والهند وفي إيطاليا وفرنسا، وقد عقد الصندوق عدداً من الصفقات الرياضية، مثل شراء نادي "باريس سان جيرمان" الفرنسي لكرة القدم، كما دخل "جهاز قطر للاستثمار" في شراكة لتنفيذ مجموعة من المشروعات في نيويورك تبلغ قيمتها نحو 8.6 مليارات دولار، وفي تركيا استحوذ جهاز قطر للاستثمار، بالشراكة مع "بي أر أف" البرازيلية — عملاق صناعة الدواجن في العالم، على 79.5 % من شركة "بانفيت"*Banvit* للدواجن التركية.[1]

لطالما تم النظر إلى الخيار القطري بإيجابية شديدة في عالم المال والأعمال، رغم بعض الاتهامات المتعلقة بالفساد في المعاملات المالية الخارجية لقطر، غير أنّ تماسك قطر عقب الحصار والمقاطعة التي تعرضت لها من السعودية والبحرين والامارات ومصر منذ 05 جوان 2017، أبان عن كفاءة وصلابة الاقتصاد القطري بدرجة ملحوظة، وعن قدرة الاستمرار في إدارة التعاملات الخارجية، وتغطية الاحتياطات الداخلية للشعب القطري.

2.3. رؤية السعودية 2030

تمثّل السعودية قوة مالية مهمة في العالم، نتيجة لما لها من مداخيل ضخمة تأتي من تصدير النفط بكميات كبيرة، وهي بسب احتياطاتها الضخمة تجسّد دور المنتج المرجّح في سوق النفط، من خلال قدرتها التأثير على الأسعار بشكل حاسم عن طريق التخفيض أو زيادة حجم الإنتاج، وأهلّها ذلك لأن تكون محور السياسة النفطية في العالم، غير أنّه وبعد عقود من نمط الدولة الريعية بالغة الثراء وواسعة الانفاق، بدأ هناك توجه لتغيير هذه الصورة، عبر تجسيد رؤية مستقبلية بديلة للاقتصاد الريعي ونمط الحياة السعودية التقليدية، وبرز ذلك فيما تم إطلاقه تحت مسمى رؤية السعودية 2030، والتي شملت خططا طموحة وغير مسبوقة؛ من بينها برامج اقتصادية واجتماعية وتنموية، تستهدف تجهيز السعودية لمرحلة ما بعد النفط، وتضمنت ثلاثة تقسيمات رئيسية هي: اقتصاد مزدهر، مجتمع حيوي، ووطن طموح. [2]

تستهدف "رؤية السعودية" تحقيق اقتصاد مزدهر، عبر رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16% إلى 50% على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، وتقدم ترتيب المملكة في مؤشر أداء الخدمات اللوجيستية من المرتبة 49 إلى 25 عالمياً، ورقم 01 إقليمياً، كما تستهدف رفع نسبة

([1])– المرجع السابق.

([2])– بهاء أحمد العبد، **رؤية 2030 ومستقبل المملكة العربية السعودية**، (السعودية: الرياض، مؤسسة الجنادرية للنشر والتوزيع، ط01، 2017)، ص06.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من 3.8% إلى المعدل العالمي 5.7%، والانتقال من المركز 25 في مؤشر التنافسية العالمي إلى أحد المراكز الـ 10 الأولى، وفيما يتعلق بالاستثمار فإنّ المستهدف هو رفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من 600 مليار إلى ما يزيد على 07 تريليونات ريال سعودي، كما تضمنت الرؤية رفع نسبة المحتوى المحلي في قطاع النفط والغاز من 40% إلى 75%. ومن المستهدف زيادة حجم الاقتصاد السعودي وانتقاله من المرتبة 19 إلى المراتب الـ15 الأولى على مستوى العالم. [1]

تسعى رؤية السعودية 2030م إلى رفع نسبة تملك السعوديين للمنازل من 47% إلى نحو 52% بحلول عام 2020، وتضمنت الرؤية المستقبلية رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 22% إلى 30%، وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي من 20 %إلى 35%، وتخفيض معدل البطالة من 11.6% إلى 07%[2]، وفيما يتعلق بالمجتمع وهو المحور الثاني لـ"رؤية السعودية" ، عبر السعي إلى مجتمع حيوي، يتم فيه زيادة متوسط العمر المتوقع من 74 إلى 80 عاماً، والارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي، ومن المستهدف أيضا زيادة إنفاق الأسر على الثقافة والترفيه داخل المملكة من 2.9% إلى 6%، ورفع عدد المواقع الأثرية المسجلة في اليونسكو إلى الضعف على الأقل، كما تستهدف "رؤية السعودية" زيادة الطاقة الاستيعابية لاستقبال المعتمرين من 08 ملايين إلى 30 مليون معتمر.[3]

أما المحور الثالث فهو "وطن طموح"، والذي يتضمن بعض الأهداف من بينها رفع مساهمة القطاع غير الربحي في إجمالي الناتج المحلي من أقل من 1% إلى 5%، ورفع نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من 6% إلى 10%، وفيما يتعلق بالحكومة تستهدف "رؤية السعودية" الوصول من المركز 36 إلى المراكز الخمسة الأولى في مؤشر الحكومات الإلكترونية، والوصول من المركز 80 إلى المركز 20 في مؤشر فاعلية الحكومة، وزيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية. [4]

تراهن السعودية على تحقيق رؤيتها المستقبلية في تنويع اقتصادها والحفاظ على ثروتها الوطنية، وتقع آمال كبيرة على قيادتها السياسية في إنجاح هذا المسعى، خصوصا مع التكلفة السلبية لحالة الاضطراب في السوق البترولية من جهة، وارتفاع مستويات الانفاق في المملكة في السنوات الماضية،

([1])–علاء المنشاوي، **النص الكامل لـ"الرؤية السعودية" 2030**، منشور بتاريخ 2016/04/25، متوفر على الرابط: https://goo.gl/VhykUP

([2])– المرجع نفسه.

([3])–موقع فلسطين اليوم، **المملكة العربية السعودية تأمل في تنويع اقتصادها بدلًا من الاعتماد على عائدات البترول**، مقال بتاريخ 2016/08/19، متوفر على الرابط الالكتروني:

https://goo.gl/e9QcDm

([4])– علاء المنشاوي، مرجع سابق.

مضافا إلى ذلك تزايد مستويات الإهدار والفساد المالي، وهي كلها ضغوط تقتضي الرفع من مستوى الحكامة والمساءلة والشفافية.

خاتمة:

إن على قيادات الدول العربية وفي مقدمتها الجزائر أن تعي أنّ الارتهان للاقتصاد الريعي هو خطر يقع على مستقبل شعوبها، وهي لا تستطيع الاستمرار في هذا المسعى، ولا أن تتحكم بصفة فعلية في الأسعار العالمية، فحجم الإنتاج النفطي للجزائر مثلا لا يجعلها في مركز مؤثر على الأسعار العالمية للنفط، فهي مهما ضاعفت انتاجها–وقد فعلت ذلك بالفعل بعد سنة 2003م–لن يظهر لذلك أي تأثير فعلي بالنسبة لسعر برميل النفط، وهي لأجل الحفاظ على مداخيلها فإنها مضطرة للاستمرار في مستويات انتاج عالية، وزيادة ذلك انسجاما مع الاحتياجات الاقتصادية المتزايدة بتزايد عدد السكان، في وقت تسعى الدول النفطية الأخرى إلى تخفيض نسبة اعتماد دخلها الإجمالي السنوي على الموارد البترولية، ضمن ما يوصف بالرؤى المستقبلية لتلك الدول.

تنسجم دعوات تنويع الاقتصاد مع حقيقة أن الثروات المتاحة للبلدان العربية، هي ليست ملك الجيل الحالي فقط؛ وإنما هي حق للأجيال القادمة، وأي إهدار لها هو إضرار بمستقبل الأمة ككل، كما أنّ استنفادها سيجعل الشعوب العربية رهينة الخضوع والتبعية التامة، بما يفقدها استقلال قرارها السياسي من جهة، وكفايتها الاقتصادية والمعيشية، وأي محاولة لردم فجوة التقدم بين العالم العربي والعالم المتطور تمر عبر الإصلاح الاقتصادي والخروج من منطق الدولة الريعية.

قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

-الحمد، (جواد). **الفيدرالية: الفكرة وتداعيات تطبيقها في العالم العربي**، (الأرد: عمّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2015).

– العبد(بهاء أحمد)، **رؤية 2030 ومستقبل المملكة العربية السعودية**، (السعودية: الرياض، مؤسسة الجنادرية للنشر والتوزيع، ط01، 2017).

– حركات(محمد)، **ثالوث الاستبداد والفساد والإرهاب: مساهمة في الاقتصاد السياسي للفساد**، (المغرب: الرباط، دار المعارف الجديدة، ط01، 2016).

– رودمان(ديفيد مالن)، **إصلاح الدعم**، في: ليستر براون(محرر)، **أوضاع العالم 1997**، تر: علي حسين حجّاج،(الأردن: عمّان، الدار الأهلية للنشر، ط01، 1999).

– عارف(نصر محمد)، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي–النظرية–المنهج**، (لبنان: بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط01، 2002).

– عبد الله(حسين)، **اتجاهات الصراع العالمي حول أسعار النفط**، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، سلسلة كراسات علمية، 2012).

- المقالات:

– أمقران،(عبد الرزاق). دريس،(نوري). خرشي، (زين الدين). "**البراديغم الريعي والظاهرة السياسية والتنموية في الجزائر**"، مجلة أنثروبولوجيا، مركز فاعلون للبحث في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية والإنسانية، تلمسان، العدد 03، مارس 2016، ص ص22–50.

– بيبي،(يوسف). **إشكالية الانتقال من اقتصاد الريع إلى اقتصاد الكفاءة**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، المجلد 17، العدد 04، ديسمبر 2013، ص ص 43–66.

– عيساوي (نصر الدين)، **تقلبات أسعار النفط وآثارها على الاقتصاديات الريعية: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 05، جوان 2016، ص ص 51–71.

–فاتح(غلاب)، **السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي**، اقتصاد المال والأعمال، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف–ميلة، مارس 2017، ص ص 78–93.

– مختار(الفاتح محمد عثمان) ، **الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان**، مجلة أماراباك، المجلد04، العدد 11، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، 2013، ص ص 15–26.

- **مواقع الانترنيت:**

– الأمانة العامة للتخطيط التنموي، قطر، رؤية قطر الوطنية 2030، يمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط:
https://preview.tinyurl.com/qq3mqql

– المنشاوي(علاء)، **النص الكامل لـ"الرؤية السعودية" 2030**، منشور بتاريخ 2016/04/25، اطلع عليه بتاريخ 2019/02/02، متوفر على الرابط:

https://goo.gl/VhykUP

–عاشي(الحسن) ، **التنويع الاقتصادي في المنطقة لم يعد يحتمل التأجيل**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بتاريخ: 2013/10/29، اطلع عليه 2018/11/17، على الرابط:https://carnegie-mec.org/2013/10/29/ar-pub-53460

– وكالة sputnik عربي، **استثمارات "صندوق قطر السيادي" حول العالم...خيالية**، تقرير إخباري بتاريخ 2017/08/04، اطلع عليه بتاريخ 2018/11/18، متوفر على الرابط الالكتروني:https://sptnkne.ws/fd4P

–موقع فلسطين اليوم، **المملكة العربية السعودية تأمل في تنويع اقتصادها بدلًا من الاعتماد على عائدات البترول**، مقال بتاريخ 2016/08/19، اطلع عليه بتاريخ 2019/02/07، متوفر على الرابط الالكتروني:https://goo.gl/e9QcDm

-World Economic Forum ,**The Global Competitiveness** Report 2017-2018 , see at this link : https://preview.tinyurl.com/wyh5w3s

المراجع باللغة الإنجليزية

–Curtis Darrel Anderson، Electric **and Hybrid Cars: A History**, McFarland & Company, Inc., Publishers Jefferson, North Carolina, and London, 2nd ed,2010.